تشخص واذا كان الحدوث والقدم من لوازم الهوية الشخصية فما يكون
منافيا للاقدم فهو مستحيل بالذات على الهوية القديمة والنظرية منافية
للقدم فتالى الموضوع بهويته عن عروضها ومن شرط التضاد صحة
مضاقبة الاخر على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع فتدبر
قوله فاذن لا بد آه قيل لا حاجة الى التخصيص فان المقسم مطلق العلم
من حيث هو هذا العلم المطلق اى العلم الماخوذ من حيث الاطلاق والتجرد
من حيث هو مما يسرى اليه احكام العموم والخصوص فالانقسام والكل
كانه عارض بخصوص الحصولى الحادث كذلك عارض لمطلق العلم وانت
لا يذهب عليك ان هذا بالحقيقة اعتراف للتخصيص فقول بان
تقسيم مطلق العلم لانقسام بعض خصوصياته بالذات بالعرض
فافهم قوله فاذن لا بد وهذا لانه لو لم تخصيص المقسم باحد هذين الوجهين
لم يكن التقسيم الى البديهى والنظرى حاصرا لخروج الحضورى والقديم
منهما فلا بد من احد التخصيصين اما التخصيص عند تقسيم العلم الى
التصور والتصديق فالقسم حقيقة التصور الحادث والتصديق
الحادث فيما قيد القسم او لم تخصص المقسم فيه بالحادث فيعم التصديق
والتصور الحادثين والقديمين بل تخصيصه عند التقسيم الى الضرورى
والنظرى بالحادث لكن لا بد فى التقسيم الاول من التخصيص بالحصولى
لان الحضورى لا يكون تصورا وتصديقا فح لزم التخصيص مرتين
لكن لا غائلة فيه عند الحاجة ثم الاول لا يخلو نوع تكلف ولذا قال الا ظهر
الثانى ولا يمكن ان يقال القديم غير منقسم الى التصور والتصديق لانهما
هما مختصان بالعلم الحادث لان الحدوث والقدم من العوارض لا يخاد

بهما

بهما الحقيقة والتصور والتصديق نوعان من الادراك فان قلت هب
انهما نوعان لكن لا يصلحان للقدم اصلا وعلم الواجب لا يكون تصورا
وتصديقا قلت هذا مكابرة والى هذا كله اشار بقوله وما قيل ووجه كونه
كفرا ان الله تعالى اخبر بكونه عالما بالقضايا كلها والعلم فى اللغة والشرع
ليس الا التصديق الجازم فان قلت علمه تعالى حضورى فلا يكون تصورا و
تصديقا قلت قد ابطلنا هذا الراى سابقا قوله ان اريد اما بطلانه فى
نفسه فلما عرفت ان علم البارى تعالى شانه مطابق لما المعلوم عليه فى نفسه
والا لزم الجهل وهو عالم بانه مطابق وهو التصديق واما كونه كفرا فلان
الله تعالى اخبر عنه نفسه بانه عليم والعلم فى اللغة هو التصديق المطابق
للجازم وقد ورد فى الاحاديث الصحيحة قد صدقك الله يا زيد هذا
كله واضح الا انه ينبغى ان يعلم ان التصور والتصديق فى شان البارى تعالى
ليس مثل التصور والتصديق فينا فان التصور والتصديق صفتان
زائدتان قائمتان بنا واما فى البارى تعالى فنفس ذاته تصديق للمصداق
كما ان ذاته تصور للمفردات فان التصديق امر يكون مبدء الانكشاف
الثبوت الواقعى بحيث لا يكون احتمال المناقضة وهو فينا كيفية يعبر
عنها بالفارسية بكرديدكى واما فيه سبحانه فنفس ذاته مبداء لهذا
النحو من الانكشاف هذا فى العلم الفعلى المقدم واما فى العلم الانفعالى
المتحقق بعد تحقق المعلوم الذى عبر عنه المتاخرون بالعلم التفصيلى فيمكن
ان يكون امرا زائدا فافهم والحق لا يتجاوز عنه قوله فان المقصود من التحديد
فيه انه هب ان المقصود حصول ~~ليس ... يحقيق المقصود~~
باى شخص من العلم فالمقصود هو التصور بالذات لا تحصيل المتصور من غير علم و

المعلوم